

Distr.
GENERAL

A/C.5/51/27
15 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
اللجنة الخامسة
البند ١١٤ من جدول الأعمال

تخطيط البرامج

البرنامج ١، الشؤون السياسية، من الخطة المتوسطة الأجل
المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة
إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس اللجنة الأولى

بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بشأن البرنامج ١ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١، بصيغته الواردة في الوثيقة (Prog.1) A/51/6، أود أن أبلغكم بأن اللجنة الأولى للجمعية العامة عقدت جلسة استثنائية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ لإتاحة الفرصة للوفود للإعراب عن وجهات نظرها بشأن ذلك الموضوع.

ويسرني، أن أقدم نصوص التعليقات الخطية التي أعدها ممثلو إندونيسيا (بالنيابة عن الدول الأعضاء التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز) وأيرلندا (بالنيابة عن الدول الأعضاء التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) والبرازيل وجنوب أفريقيا وعمان وكوبا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، كي تنظر فيها اللجنة الخامسة.

(توقيع) ألكساندر سيتشو
رئيس اللجنة الأولى للجمعية العامة

المرفق

آراء اللجنة الأولى بشأن البرنامج ١، الشؤون السياسية، من
الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

إندونيسيا*

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦]

١ - ترى حركة بلدان عدم الانحياز أن البرنامج الفرعي ١-٣، نزع السلاح، ينبغي أن يعالج في إطار برنامج مستقل ومتميز في الخطة المتوسطة الأجل. ومن المهم أن يعكس البرنامج الزخم العام للقرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن مختلف قضايا نزع السلاح قبل صياغتها. ومن المهم بالمثل أن يبين البرنامج وجهة نظر أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء. ولذا فإن حركة بلدان عدم الانحياز تدعو إلى إعادة تقييم النهج التي يتضمنها البرنامج وإلى إجراء ضبط واع للقضايا المعنية بحيث تعكس بمزيد من الدقة آراء ومواقف حركة بلدان عدم الانحياز، التي تشكل أغلبية في المنظمة.

٢ - وينبغي أن يكون البرنامج المتعلق بنزع السلاح مسترشدا بالمنطلق والإطار الأساسيين المتضمنين في الوثيقة الختامية التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. ولا يمكن أن يكون هناك أي شك في أن المبادئ والأولويات المتضمنة في تلك الوثيقة لا تزال تحتفظ بصحتها وأهميتها. ووفقا لما تنص عليه اتفاقات عديدة وما أكدته من جديد القرار الإجماعي الذي اتخذته مؤخرا محكمة العدل الدولية، هناك التزام يوجب الإقدام بنية مخلص على إجراء وإنجاز مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. ويترتب على ذلك وجوب إيلاء الأولوية للإزالة النهائية والتامة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، ينبغي للبرنامج أن يأخذ في الاعتبار أيضا الحاجة إلى أن يبادر مؤتمر نزع السلاح، على سبيل الأولوية، إلى إنشاء لجنة مخصصة لبدء المفاوضات المتعلقة بوضع برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي وللإزالة النهائية والتامة للأسلحة النووية داخل إطار محدد زمنيا.

٣ - وقد اكتسبت خطة الأعمال المقبلة المتعلقة بمنع الانتشار بجميع جوانبه وبنزع السلاح النووي، للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، زخما جديدا باعتماد المبادئ والأهداف الواردة في الوثائق التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة

* بالنيابة عن الدول الأعضاء التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

وتمديدها لعام ١٩٩٥. وعلى الرغم من التطور الذي شهدته الآونة الأخيرة والتغيرات الإيجابية التي طرأت على العلاقات الدولية على مدى السنوات القليلة الماضية، لا تزال الأسلحة النووية تشكل خطرا على الأمن الدولي. فلا يزال العمل دائبا على تحسين الترسانات النووية بهدف زيادة دقة الأسلحة وتعزيز قدراتها على الإبادة، ويجري في الوقت نفسه طرح عقائد نووية جديدة.

٤ - ومن ثم ينبغي أن تظل الأولوية العليا لدى المجتمع الدولي هي الإزالة النهائية والتامة للأسلحة النووية على النحو المبين في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكروسة لنزع السلاح. وينبغي أن تشمل خطة الأعمال أيضا تدابير بشأن إزالة أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وبخاصة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، عن طريق التنفيذ التام لمعاهدات نزع السلاح ذات الصلة.

٥ - وتؤكد حركة بلدان عدم الانحياز على أن الحاجة ماسة إلى كبح الإفراط في إنتاج الأسلحة التقليدية وتطويرها وتكديسها، عن طريق الأخذ بنهج عالمية وإقليمية يتفق عليها بحرية فيما بين دول المنطقة، مع مراعاة الحاجة المشروعة للدول في الدفاع عن النفس والخصائص المحددة لكل منطقة. ومن المهم في هذا الصدد إحلال مسألة تحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح التقليدي في موضع مناسب في البرنامج.

٦ - ويجب توخي الحذر والاحتباس لدى تناول الأفكار الجديدة الداعية إلى تمديد دور نزع السلاح كأداة للدبلوماسية الوقائية وبناء السلام. إذ أن اتباع هذا النهج يمكن أن يلفت الانتباه عن تنفيذ الاتفاقات المتوصل إليها بالفعل في سياق حل القضايا ذات الأولوية. ومن ثم فإن مهمة الأمم المتحدة هي أن تصوغ بأسلوب متوازن برامج لنزع السلاح يكون لها أثرها على المصالح البالغة الأهمية لأغلبية ضخمة من الدول الأعضاء.

أيرلندا*

[الأصل: بالانكليزية]

[١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦]

يقر الاتحاد الأوروبي بأن تحديد الأولويات لبرامج الأمم المتحدة أمر مهم جدا. وفي هذا السياق، سيتم النظر في البند ١١٤ من جدول الأعمال في اللجنة الخامسة. ووفقا لذلك، فإنه عملا على كفاءة تحقيق استجابة فعالة بهذا الشأن، سيقوم مندوبو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في اللجنة الأولى بتنسيق عملهم مع زملائهم المناظرين لهم في اللجنة الخامسة، بغية صياغة موقف الاتحاد الأوروبي بشأن البرامج المختلفة في اللجنة الخامسة.

* بالنيابة عن الدول الأعضاء التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

البرازيل

[الأصل: بالانكليزية]

[٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦]

١ - يرى وفد البرازيل أن المناقشة المنظمة والمتعمقة والمُعد لها إعدادا جيدا لأنشطة الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من عمل اللجنة الأولى. وهذا يتفق مع موقفنا الذي مؤداه أن اللجان الرئيسية للجمعية العامة ينبغي أن تركز أعمالها على القضايا التي هي أكثر اتصافا بالطابع العملي وبالأهمية.

٢ - ويلزم للتعليق على الخطة المتوسطة الأجل المقترحة الإشارة إلى بعض العوامل الرئيسية التي أثرت على العمل السياسي للأمم المتحدة خلال السنوات الخمس الماضية. وقد شهدت هذه الفترة حدوث تغييرات جسيمة في المنظومة الدولية، وصارت خلالها بعض المفاهيم والأفكار القديمة غير ذات موضوع تماما، وأصبح ضروريا انتهاج أسلوب جديد في التفكير.

٣ - ونحن نزجي الشكر إلى الأمين العام لأخذه زمام المبادرة في اقتراح إطار مفاهيمي جديد للأمم المتحدة، وخصوصا في التقارير المعنونة "خطة للسلام" (A/47/277-S/24111)، و "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7)، و "ملحق لخطة للسلام" (A/50/60-S/1995/1).

٤ - بيد أنه لا يزال يوجد شيء من الالتباس المفاهيمي، وهذا أمر طبيعي تماما بالنظر إلى اتساع نطاق التغييرات الذي اعترت المنظومة الدولية. وقد اهتمت الجمعية العامة إلى حد كبير بهذه المسألة، وأسهمت في إيضاح بعض المجالات، ولا سيما في القرارين ٤٧/١٢٠ ألف المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ٤٧/١٢٠ باء المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، المتعلقين بـ "خطة للسلام". ونحن نشجع على الإشارة إلى هذين القرارين في أي صياغة جديدة مستقبلا للخطة المتوسطة الأجل.

٥ - ونود حاليا أن نشير على وجه التحديد إلى ثلاثة مجالات تؤثر تأثيرا مباشرا على الخطة المتوسطة الأجل.

٦ - والمشكلة المفاهيمية الأولى مشكلة قام الأمين العام بنفسه بإيضاحها، وهي مشكلة الالتباس بين حفظ السلام وإنفاذ السلام. ولا حاجة إلى الإسهاب في التذكير بالأحداث المفجعة التي بينت ضرورة التمييز الواضح بين هذين النشاطين. وفي الفقرة ٣٦ من "ملحق لخطة للسلام"، يقول الأمين العام - ونحن نتفق معه تماما في ذلك - إن حفظ السلام واستخدام القوة (في غير الدفاع عن النفس) ينبغي أن ينظر إليهما على

أتهما أسلوبان بديلان، لا على أنهما نقطتان متجاورتان على خط ممتد يتاح الانتقال عليه بسهولة من نقطة إلى أخرى.

٧ - والمجال الثاني الذي يحتاج إلى الإيضاح هو التمييز بين الدبلوماسية الوقائية والانتشار الوقائي. فالدبلوماسية الوقائية هي نوع من الدبلوماسية؛ والانتشار الوقائي هو عمل من أعمال حفظ السلام. وينبغي ألا نخطئ فنأخذ أحدهما على أنه الآخر. ومن الضروري أن نتفادى لم الأنشطة كلها معا، رغم انتسابها الى مجالات مختلفة مثل الدبلوماسية التقليدية، وحفظ السلام، وإنفاذ السلام، والتعاون الإنمائي، والمساعدة الانتخابية، وما إلى ذلك، في إطار الفكرة الغامضة المسماة "العمل الوقائي". وإحدى العواقب المترتبة على انعدام الوضوح على هذا النحو هي أنه يمكن أن يقود إلى اتباع نهج مفرط في الطموح في وقت تحدد فيه القيود المالية والسياسية بالأمم المتحدة.

٨ - والمجال الثالث الذي يحتاج إلى إيضاح هو التمييز بين بناء السلام بعد انتهاء الصراع والأنشطة الإنمائية بوجه عام. فنطاق الأنشطة التي قد تكون لازمة ومناسبة، في حالة مساعدة المجتمعات التي تكون قد تعرضت للتمزق بفعل الصراع، أوسع مدى بكثير من المساعدة الإنمائية العادية، وكثيرا ما يكون هذان الصنفان من المساعدة مختلفين اختلافا نوعيا. ونقص الوضوح في هذه الحالة يمكن أن يؤدي إلى إفراط في الطموح من جانب الأمم المتحدة وإلى تراكم التوقعات المحبطة لدى الدول، فضلا عن أنه يسهم في زيادة الالتباس المفاهيمي، كما يتضح في إساءة استعمال مصطلح "بناء السلام الوقائي". ولذا فإننا نطلب أن تضاف عبارة "ما بعد انتهاء الصراع" حيثما ترد عبارة "بناء السلام" في البرنامج ١.

٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١ - ٣، نزع السلاح، نلاحظ أن الفقرة ١ - ١٣ تعطي انطبعا خاطئا بأنه قد طرأت مؤخرا تطورات في مجال نزع السلاح. والفكرة الأساسية التي توحى بها تلك الفقرة هي أن كل شيء يجري على ما يرام في المجال النووي؛ بيد أن "المشاكل المتصلة بالأسلحة التقليدية (...)" مازالت تشكل تهديدا للأمن الدولي". وهذا الزعم يتناقض تناقضا مباشرا مع الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7)، وذلك في جملة مواضع منها الفقرات ٩ و ٢١ و ٢٤ و ٢٧ (التي يمكن أن تستعمل لتعديل الفقرة ١ - ١٣):

(ب) تقرير الأمين العام المعنون "ملحق لخطة للسلام" (A/50/60-S/1995/1)، وذلك في الفقرتين ٥٧ و ٦٠، اللتين ورد فيهما أن قضايا "نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم انتشار الأسلحة، مع الإشارة بوجه خاص لأسلحة الدمار الشامل" قضايا ذات "أهمية قصوى"؛

(ج) رد مجلس الأمن على "ملحق لخطة للسلام" (S/PRST/1995/9)، الذي ورد فيه، ضمن جملة أمور، أن "مجلس الأمن يشاطر الأمين العام في تقييمه لما لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل من أهمية قصوى"؛

(د) في دورة الجمعية العامة الخمسين وحدها، القرارات ٦٥/٥٠، و ٦٦/٥٠، و ٧٠/٥٠ ألف وجيم وطاء ونون وعين وصاد، و ٧١/٥٠ هاء المؤرخة كلها ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛

(هـ) أحدث تقرير للأمين العام عن أعمال المنظمة (A/51/1)، وذلك في جملة مواضع منها الفقرتان ١٠٧٩ و ١٠٨٠.

١٠ - والميرر الوارد في الفقرة ١ - ١٥ من البرنامج للأولوية المعطاة لـ "مشاكل ما بعد نزع السلاح" ليس واضحا. والمعنى الذي يستفاد من تلك الفقرة هو أن قضايا نزع السلاح لم تعد ضمن الأولويات. ومن الصعب أيضا رؤية السبب الذي يبرر "إيلاء اهتمام خاص" للاحتفاظ بـ "تنويعات إقليمية" لسجل الأسلحة التقليدية، حيث أن (أ) تلك التنويعات غير موجودة، و (ب) أنها إذا وجدت فإن الاحتفاظ بها ينبغي أن يكون في إطار ترتيبات إقليمية أساسا، و (ج) وأن أي دعم يأتي بعد ذلك من الأمم المتحدة يلزم أن تقررره أولا الجمعية العامة.

١١ - أما الفقرة ١ - ١٦ فهي تفرض في التأكيد على دور الأمم المتحدة في نزع السلاح الإقليمي. ولا بد من الإقرار بأن نزع السلاح الإقليمي أمر حسن، ولكن دور الأمم المتحدة في هذا المجال هو بالضرورة دور ثانوي إذا قورن بدور الآليات الإقليمية. ويمكن الاستعاضة عن هذه الصيغة بالفقرة ١٥ من تقرير "الأبعاد الجديدة" (A/C.1/47/7)، التي تقيم توازنا مناسباً بين الجهود العالمية والإقليمية ودون الإقليمية.

١٢ - وينبغي إيراد إشارة محددة في الفقرتين ١ - ١٧ و ١ - ١٨ تضيف الاستمرار في نشر حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح والإبقاء على برنامج الأمم المتحدة للزمالات في ميدان نزع السلاح، اللذين يحظيان بدعم عالمي ويتسمان بأهمية خاصة لدى الدول النامية.

جنوب أفريقيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦]

١ - شهدت السنوات الأخيرة إنجازات كثيرة في مجال نزع السلاح. وعلى المستوى المتعدد الأطراف والعالمي، شملت هذه الإنجازات ما يلي:

(أ) إبرام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، وأصبح الآن بدء نفاذها وشيكا؛

(ب) تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، واعتماد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، مقررين بشأن تعزيز استعراض المعاهدة، وبشأن مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين؛

(ج) الأعمال التي تضطلع بها الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة من أجل تعزيز الاتفاقية عن طريق إنشاء نظام امتثال قابل للتحقق؛

(د) تعزيز شبكة المناطق الخالية من الأسلحة النووية عن طريق القيام مؤخرا بإبرام معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بلينداجا)، ومعاهدة بانكوك، مما أدى إلى توسيع نطاق المناطق الخالية من الأسلحة النووية لتشمل كامل نصف الكرة الجنوبي. وهذه المبادرات تبرهن بوضوح على الالتزام المستمر من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بهدف تخليص العالم من هذه الأسلحة؛

(هـ) إبرام وتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومما يبرهن على التأييد الذي حظيت به هذه المعاهدة الأغلبية الساحقة التي جرى اعتمادها بها في الجمعية العامة وما اجتذبت من عدد كبير من الدول الموقعة عليها؛

(و) الفتوى التي أصدرتها مؤخرا محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها؛

(ز) الاتفاق الذي تم التوصل إليه في دورة هيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٦ بشأن مبادئ توجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي؛

(ح) الاختتام الناجح لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لاستعراض الاتفاقية لعام ١٩٩٦، واعتماد بروتوكول ثان معدل بشأن الألغام الأرضية وإضافة بروتوكول رابع جديد خاص بأسلحة الليزر المسببة للعمى.

٢ - كما أولي مزيد من التفكير للمستقبل. ومع أننا شاهدنا إحراز تقدم كبير في السنوات الأخيرة في مجال نزع السلاح، لا يزال أماننا الكثير من المهام الكبيرة وذات الأهمية. ومن الجدير بالاهتمام أن نذكر في هذا المقام بعض ما تحقق وما يجري تحقيقه:

(أ) فيما يتعلق بوضع برنامج للمستقبل لنزع السلاح النووي، الذي لا يزال، بالنسبة إلى جنوب أفريقيا، مجال التركيز الرئيسي لنزع السلاح، صدر، على سبيل المثال، تقرير لجنة كانبرا، وبرنامج العمل المقترح لإزالة الأسلحة النووية؛

(ب) الأعمال المتعلقة بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية؛

(ج) ما قام به الفريق المخصص الذي أنشأته الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية؛

(د) ما قام به فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة في سياق قرار الجمعية العامة ٧٠/٥٠ باء، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بشأن الأسلحة الصغيرة؛

(هـ) إيلاء التركيز الدولي اللازم على الدمار الذي تسببه الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفي هذا الصدد جرى مؤخرا الاضطلاع بمبادرة هامة في إعلان مؤتمر الاستراتيجية الدولية في أوتاوا: "نحو حظر عالمي للألغام المضادة للأفراد" المعقود في أوتاوا، كندا، في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، والذي التزمت بموجبه ٤٨ حكومة بالعمل معا من أجل ضمان القيام في أقرب وقت ممكن بإبرام اتفاق دولي ملزم قانونا بشأن حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

٣ - وتمثل أحد الأهداف الرئيسية للبرنامج الفرعي لنزع السلاح في رصد وتقييم الاتجاهات الحالية والمقبلة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي بغية القيام، في جملة أمور، بمواجهة مشاكل ما بعد نزع السلاح، بما في ذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح. وفي هذا الصدد، فإن البيان الصادر عن حركة بلدان عدم الانحياز يعكس بدقة الأولويات المعطاة لأسلحة الدمار الشامل، حيث لا تزال الأولوية الرئيسية منصبة على الإزالة التامة للأسلحة النووية في نهاية المطاف.

٤ - ومن دواعي سرور وفدي، بوجه خاص، أن البيان الصادر عن حركة بلدان عدم الانحياز، والبرنامج الفرعي، منحا نزع الأسلحة التقليدية الأولية الملائمة. وكما أكد مؤخرا كل من الرئيس نيلسون مانديلا ووزير الخارجية ألفريد نزو فإن الأسلحة التقليدية تقف وراء معظم حالات الموت والمعاناة في الصراعات التي تدور رحاها اليوم في أنحاء العالم، ولذا فإنه من الأهمية بمكان إيلاء مزيد من التركيز للأسلحة التقليدية في جميع محافل نزع السلاح، مع التركيز بوجه خاص على انتشار الأسلحة الصغيرة. وإنما نتفق مع التعليقات التي أبدتها الأمين العام حينما ذكر في ملحق خطة للسلام أن التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٢ في مجال أسلحة الدمار الشامل ونظم الأسلحة الرئيسية يجب أن يعقبه تقدم مواز في الأسلحة التقليدية لا سيما فيما يتعلق بالأسلحة الخفيفة (A/50/60-S/1995/1، الفقرة ٦٥).

٥ - إن أفريقيا هي إحدى القارات التي تعرضت لأشد المعاناة نتيجة لانتشار الأسلحة الخفيفة وأيضا نتيجة للاستعمال العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ولقد كان لهذه الأسلحة أثر مدمر على المجتمع المدني في أعقاب انتهاء الصراعات، وفرضت قيودا حادة على التعمير والتنمية، ولا سيما في المناطق الريفية. إن حجم المشكلة ظاهر تماما كما أن التحدي الذي تمثله هو تحد كبير على أرض قارة ذات موارد محدودة واحتياجات إنمائية هائلة.

٦ - ولدى النظر في تخصيص موارد لنزع السلاح، لا ينبغي للأمم المتحدة أن تأخذ في الحسبان فقط الأولوية التي يقتضيها هذا الأمر وما يحظى به من تأكيد شديد من جانب المجتمع الدولي ككل، ولكن عليها أن تركز على الأعمال التي قام بها المجتمع الدولي والأعمال التي لا يزال يتعين عليه القيام بها بشأن برنامج للمستقبل من أجل إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل ووقف انتشار الأسلحة التقليدية بما يتجاوز الاحتياجات المشروعة للدفاع عن النفس.

عمان

[الأصل: بالانكليزية]

تشاطر عمان الموقف الذي تتخذه حركة بلدان عدم الانحياز فيما يتعلق بالخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١. وتود أيضا أن تؤكد الأهمية التي تعلقها على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر للقضايا النووية.

وإننا نرى أن الوثيقة تفتقر إلى التركيز حيثما يتعلق الأمر بنزع السلاح الإقليمي.

وحيثما يتعلق الأمر بمنطقة الشرق الأوسط، فإننا نرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تدرج في برنامجها خطوات محددة بشأن كيفية ضمان تحقيق عالمية نظام عدم الانتشار، الأمر الذي يعد، في رأينا، وسيلة نحو تعزيز السلام والأمن في المنطقة. وفضلا عن ذلك، فإن الخطة لا تتضمن أي تدابير بشأن كيفية تحسين التنسيق والمشاورات مع المنظمات الإقليمية الأخرى، مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي اعتقادنا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تشرع في حوار مستمر مع هاتين المنظمتين من أجل التوصل إلى مقترحات وتوصيات عملية بشأن كيفية المضي نحو تحقيق نزع السلاح الإقليمي.

كوبا

[الأصل: بالاسبانية]

١ - يود وفد بلدي، قبل أي شيء، أن يعرب عن تأييده التام للبيان الذي سيصدره وفد اندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والذي نسانده قلبا وقالبا.

٢ - ومن دواعي سرور وفد كوبا أن لجنتنا قد خصصت وقتا من برنامجها الحافل لنظر الموضوع الذي نعتبره ذا أهمية قصوى.

٣ - وفي مناسبات سابقة لم تقم لجنتنا، رغم طلب بعض الوفود، بالنظر في مسألة تحليل الخطة المتوسطة الأجل المقترحة والبرنامج المتعلق بنزع السلاح فيها، حيث أصبح دورنا مقتصرًا على مجرد نقل آراء بعض الوفود إلى الهيئة المختصة بالنظر في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة وإقرارها.

٤ - ونحن متأكدون من أن الوفود الحاضرة لا تخفى عليها الأهمية البالغة لما نحن مطالبون ببحثه. ذلك أن الأمر يتعلق بالقاعدة البرنامجية للمسار الذي ستنتهجه المنظمة في مجال نزع السلاح اعتبارًا من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠١.

٥ - فالجهود العديدة والمبادرات القيّمة التي ناقشناها في لجنتنا يمكن أن تذهب هباء منثورًا إذا اعتمدت كمجرد قرارات، وإذا لم يدرج ما فيها من أفكار، فيما بعد، في برنامج المنظمة، وكذلك إذا لم تحظ بالمساندة الكافية، فيما بعد، عند مناقشة الميزانية.

٦ - لذلك، يعتبر قيام الهيئات الحكومية الدولية المختصة بمناقشة وتحليل مختلف البرامج عملية ضرورية. وننوه هنا، مع القلق، إلى أن بعض الوفود تعارض ذلك، مشيرة إلى أن اللجنة الخامسة، وليس لجنتنا، هي المختصة بإجراء هذا التحليل.

٧ - وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشير إلى أن القواعد الناظمة لتخطيط البرامج تتوخى تحليل الخطة المتوسطة الأجل المقترحة، وذلك من قبل الهيئات الحكومية الدولية المختصة التي تتوافر لديها الدراية والخبرة اللازمة بالمواضيع، والتي تتوافر لديها أيضًا رؤية شاملة تحدد في إطارها الأولويات في كل مجال. والمجال في حالتنا هو نزع السلاح.

٨ - وما علينا اليوم سوى أن نمثل لما هو مقرر. ومن جهة أخرى، فإن وفد بلدي يأسف لعدم إسداء المشورة الكافية للجنة بالنسبة لمسؤوليتها في هذا الصدد، الأمر الذي حال دون تخصيص الوقت اللازم، في جدول أعمالنا، لإجراء تحليل جاد وشامل للبرنامج الذي تبحته اللجنة.

٩ - وفي إطار الجوانب الإجرائية، يتعين أيضًا توفير الشفافية الواجبة لهذه المسألة. ويرى وفد بلدي أن هناك جانبًا آخر ينبغي تحسينه في المستقبل لأنه يسهم في زيادة إلمام الوفود بالموضوع. وهذا الجانب هو المبادرة إلى توزيع الوثائق المتصلة اتصالًا وثيقًا بهذا الموضوع في لجنتنا.

١٠ - وفيما يتعلق بالجوانب الموضوعية، نود أن نتوقف عند بعض العناصر التي من بينها، وعلى سبيل المثال، شكل البرنامج الفرعي. فنحن ننادي بقوة بأن يخصص لمجال نزع السلاح برنامج مستقل، على قرار الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، لا أن يقتصر على أن يكون برنامجًا فرعيًا، كما يقترح علينا الآن.

١١ - ولا حاجة بنا هنا الى معاودة ذكر المهام الجسام التي يتعين على المنظمة - كما نتفق جميعا - أن تنجزها في مجال نزع السلاح، الأمر الذي ينعكس - بفعل تلاقي المواقف أو تباعدها - في العدد الهائل من مشاريع القرارات التي تقدم وتعتمد كل عام، والتي ازداد عددها، كما هو معلوم، خلال السنوات الثلاث الماضية.

١٢ - وكما يرد في بيان بلدان عدم الانحياز، فإن البرنامج المقترح يجب أن يكون تجسيدا صادقا للمهام التي قررتها الدول الأعضاء في القرارات الصادرة، بحيث يراعي التوازن الدقيق المنبثق عن كل، وليس بعض، قراراتنا العديدة.

١٣ - ولا يجوز أن تتحول الخطة المتوسطة الأجل المقترحة الى أداة تُستخدم لمحاولة إقرار أو تطبيق أفكار وآراء لم تبحثها الدول الأعضاء أو تقرها. فهي قد تتضمن عبارات رنانة صيغت في مكتب أنيق، أو مفاهيم عصرية موجهة من أحد أركان المعمورة. ولكننا لسنا هنا في دار نشر أو في صالة معروضات، وإنما داخل منظمة هي منا ولنا. ووفقا للأنظمة التي اعتمدها، فإن قراراتنا وحدها هي التي ينبغي أن تكون المهمة التي علينا أن ننجزها.

١٤ - وهناك أهداف وغايات وضعها المجتمع الدولي نصب عينيه منذ زمن طويل. ورغم الإصرار على أن الحرب الباردة قد انتهت، فإن هذه الأهداف والغايات لم تتحقق بعد، ويوما بعد يوم يتبين أنها بعيدة المنال. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها. ومع ذلك، فإن الخطة المتوسطة الأجل المقترحة قد تجاهلت المطلب الداعي الى وضع اتفاقية تحظر استخدام الأسلحة النووية.

١٥ - ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لبلوغ هدف نزع السلاح العام الكامل. وفي هذا الصدد، فإن قرار أغلبية أعضاء اللجنة، والمؤيد لنزع السلاح النووي - الى جانب الفتوى الهامة الصادرة عن محكمة العدل الدولية، وبرنامج العمل المتعلق بالقضاء على الأسلحة النووية في غضون مهل يتفق عليها، وهو برنامج مقدم من وفود مجموعة الـ ٢١ المنبثقة عن مؤتمر نزع السلاح - إنما تشكل كلها قطاعا ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم في إطاره بدور هام خلال السنوات القادمة.

١٦ - وفي مجال أسلحة الدمار الشامل، يُذكر أن بلداننا قد قامت، بعد جهود تفاوضية جبارة ودؤوبة، بإبرام اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية، بدءا من انتاجها وانتهاء باستخدامها، والقضاء عليها. بيد أن هذه الاتفاقية، كما نعلم، لم تصدق عليها بعد الدولتان الرئيسيتان الحائزتان للأسلحة الكيميائية، مع أنها أوشكت على دخول حيّز النفاذ. وهذا مجال آخر يلزمه حيّزا أكبر في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة.

١٧ - وبناء على ما تقدم، يتعدّ فهم السبب الداعي الى إيلاء اهتمام زائد عن اللازم، مثلما في حالة نزع السلاح التقليدي.

١٨ - فمن بين المسائل الأخرى، هناك مسألة تتعلق بحفظ سجل الأسلحة التقليدية، الذي أضيفت إليه تنويعات إقليمية ممكنة تماما. ويبدو أن البعض لا يعبأ بالمبدأ المتفق عليه في هذا الصدد، والقاضي بأن تكون التدابير الإقليمية متفق عليها بمبادرة من دول المنطقة المعنية وبموافقتها ومشاركتها التامة. والآن نجد أن المنظمة هي التي تفرض علينا هذه الاتفاقات أو السجلات الإقليمية، دون أن تصدر قرارا في هذا الشأن.

١٩ - وكمثال أخير على مجال يلزم أيضا تطويره في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة، نذكر أنشطة التدريب والمشورة في مجال نزع السلاح. فهناك برنامج زمالات ينفذه الأمين العام كل سنة، وتستفيد منه الدول الأعضاء كافة، ولا سيما البلدان النامية، ويساعد على زيادة ما لدى أعضاء هذه المنظمة من ثروة مهنية في هذا المجال. ومع ذلك، يبدو أن هناك اتجاها نحو إسكات أو إلغاء هذا البرنامج خلال السنوات القليلة الماضية، إذ لا يرد أدنى ذكر في النص.

٢٠ - وبناء على ما تقدم، فإن وفد بلدي يؤيد مبدأ إعادة صياغة البرنامج الفرعي ٣-١، نزع السلاح، في ضوء الاعتبارات المبينة هنا، بحيث يعرض على الهيئة، التي تعتمد بصورة نهائية فور تنقيح الميزانية الحالية.

٢١ - وهذه هي بعض الاعتبارات التي عن لنا طرحها بصدد الموضوع الذي نناقشه اليوم، والتي نأمل أن تراعى على النحو الواجب.

المكسيك

[الأصل: بالاسبانية]

يود وفد المكسيك أن يعرب عن تأييده التام للبيان الصادر عن وفد اندونيسيا، باسم حركة بلدان الانحياز، بشأن هذا الموضوع. كما أنه يؤيد البيانات الصادرة عن وفود كوبا والبرازيل وجنوب افريقيا في هذا الشأن.

فوفد المكسيك يرى أن الشكل المعروضة به الوثيقة (A/51/6 (Prog. 1)، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣-١، نزع السلاح، غير مناسب. فالفقرات الست التي تجمل الأنشطة المقبلة للمنظمة خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ ليست كافية، وذلك لأنها لا تعكس الأولوية القصوى التي توليها الدول الأعضاء لموضوع نزع السلاح. وبالإضافة الى ذلك، فإن مضمون البرنامج الفرعي غير متوازن في معالجة مسألتني نزع السلاح النووية ونزع السلاح التقليدي.

ووفد المكسيك يؤيد مبدأ تخصيص برنامج منفصل ومستقل لموضوع نزع السلاح. وينبغي أن يعكس مضمون ذلك البرنامج الأنشطة التي صدرت بشأنها تكليفات من الدول الأعضاء، وأن يعكس أيضا التعليقات التي أبدتها شتى الوفود خلال هذه الدورة.

الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦]

تعليقات الولايات المتحدة على البرنامج ١ - الشؤون

السياسية من الخطة المتوسطة الأجل

١ - ترى الولايات المتحدة أن البرنامج الفرعي ١-٣، نزع السلاح، من الخطة المتوسطة الأجل، هو مخطط جيد عموما وبمثابة بيان بالمهام يمكن لإدارة الشؤون السياسية ومركز شؤون نزع السلاح أن تستندا إليه في أعمالهما للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١.

٢ - وتود الولايات المتحدة أن تعترف بالعمل الممتاز الذي تضطلع به الأمانة العامة، وبخاصة مركز شؤون نزع السلاح، في مجال نزع السلاح. وإن دعمهما التقني والإداري للجنة الأولى، وهيئة نزع السلاح، ومختلف مؤتمرات الاستعراض، ومؤتمر نزع السلاح في جنيف، إنما تستحق الثناء.

٣ - وكان من دواعي سرورنا أن الخطة المتوسطة الأجل اعترفت بأنه أحرز تقدم كبير على جبهة نزع الأسلحة النووية. وكان من دواعي سرورنا أيضا ما رأيناه من أن وصف البرنامج الفرعي ١-٣ يشير بصورة محددة إلى الحاجة أيضا إلى التركيز على القضايا المتعلقة بنزع السلاح التقليدي. والولايات المتحدة لا تزال تعتقد بأن هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم بشأن المسائل المتصلة بنزع السلاح التقليدي، وبأن البرنامج الدولي لنزع السلاح ينبغي أن يعكس توازنا أفضل بين المسائل التقليدية والمسائل النووية.

٤ - وقد استمعنا باهتمام إلى بيان حركة بلدان عدم الانحياز بشأن البرنامج الفرعي ١-٣ الخاص بنزع السلاح. وحسب ما فهمنا من البيان، فإن حركة بلدان عدم الانحياز تقترح أن يكون هناك برنامج مستقل لنزع السلاح في الخطة المتوسطة الأجل. ودون التعليق على المسائل الأساسية التي يثيرها البيان، لعلنا نتساءل عما إذا كان البيان لا يعكس بعض الخلط فيما يتعلق بأغراض الخطة المتوسطة الأجل. فالخطة المتوسطة الأجل، كما تراها الولايات المتحدة، يقصد بها أن تكون أداة برنامجية - أو بيانا بالمهام، إن شئنا القول - لتوجيه أعمال الأمانة العامة في الأجل المتوسط. ومن المفترض أن تستند القرارات المالية والقرارات المتعلقة بالميزانية التي تهم الأمانة العامة إلى هذه الخطة. ومن ناحية أخرى، فإن اقتراح حركة بلدان عدم الانحياز يبدو بدرجة أكبر وكأنه برنامج سياسي مقترح لكي يسير المجتمع الدولي على نهجه فيما يتعلق

بقضايا نزع السلاح. وترى الولايات المتحدة أن اقتراح حركة بلدان عدم الانحياز، على هذا النحو، قد لا يكون ذا صلة بالخطة المتوسطة الأجل.

٥ - وفيما يتعلق بالإقتراح في حد ذاته، فإن الولايات المتحدة لا يسعها إلا أن تعبر عن دهشتها للتباين الشديد بين التركيز المطلق الذي يوليه الاقتراح لنزع السلاح النووي، من ناحية، وتناوله العابر الذي قد لا يتعدى مجرد إشارات ثانوية، من ناحية أخرى، لنزع السلاح التقليدي، بل لما يبديه من تحفظ إزاء ما يمكن أن يقوم به نزع السلاح من دور كأداة للدبلوماسية الوقائية وبناء السلام. وهذا التباين الواضح إنما يعكس، فيما يبدو، سوء فهم، إن لم يكن عدم اكتراث، للأسباب الحقيقية للصراع في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهو، في رأينا، إنما يطمس بلا لزوم الهدف الذي نتشاطره جميعا وهو جعل العالم أكثر أمنا، بل إنه يحيد بهذا الهدف عن طريقه ويجعله أكثر تعقيدا. وفي واقع الأمر، فإن هذا التباين يعكس، مرة أخرى، ميلا (وقد يقول البعض إدمانا) للتحدث بتعبيرات طنانة عن نزع السلاح النووي كنهج أيسر من العمل الجاد الرامي إلى تحسين حالة الأمن الدولي.

٦ - إن الولايات المتحدة ترى أن الخطة المتوسطة الأجل هي أداة تخطيط مالي وليست بيانا سياسيا، ولذا فهي ترى أن اللجنة الأولى ليست المحفل الملائم لإجراء مناقشة متعمقة بشأنها أو لطرح مقترحات لإعادة صياغة وثيقة برنامجية أعدتها الأمانة العامة. واللجنة الخامسة هي المحفل المناسب لذلك حسبما أقرت بذلك الجمعية العامة بإحالتها الخطة المتوسطة الأجل إلى اللجنة الخامسة. ولهذا السبب، فإن الولايات المتحدة توصي بأن يتضمن تقرير رئيس اللجنة الأولى إلى اللجنة الخامسة ملخصا موجزا بأهم العناصر التي تكشف عنها هذه المناقشة، مشفوعة بالتعليقات التي قدمت إلى الرئيس، بغية تيسير نظر اللجنة الخامسة في هذه المسائل ذات الأهمية.
